جامعة حماه

كلية الهندسة الزراعة

قسم الاقتصاد الزراعي –السنة الرابعة

مقرر

السياسات الزراعية

Agricultural Policies

(قسم العملي)

الدكتور: منذر الحاج

العام الدراسي ٢٠١٩ – ٢٠٢٠

الجلسة الأولى: **الدكتور: منذر الحاج**

مناقشة عناوين حلقات البحث وتوزيعها على الطلاب، وشرح كيفية إعداد حلقة البحث:

أولاً – كيفية إعداد حلقة البحث:

١ – اختيار موضوع حلقة البحث

٢ – جمع المعلومات

٣ – تبويب المعلومات بشكل ترابط منطقي ومتسلسل (أولاً – ثانياً ... وهكذا) وضمن الفقرة يمكن استخدام الترقيم (١ – ٢ – ٣ ... وهكذا) وضمن الترقيم يمكن استخدام الأحرف (آ – ب – ت .... وهكذا)

٤ – معالجة المعلومات بمنهج علمي والحصول على نتائج علمية.

ثانياً – كيفية تنظيم حلقة البحث:

الصفحة الأولى: تتضمن أسم الجامعة، والكلية، والسنة الدراسية، والقسم، وعنوان حلقة البحث، وأسم الطالب أو الطالبة، وأسماء المشرفين، والعام الدراسي.

الصفحة الثانية : مخطط حلقة البحث، أي الفقرات الأساسية التي تم تبويبها بشكل متسلسل

الصفحة الثالثة: مقدمة البحث: وتتضمن

- تعريف البحث بشكل موجز ومكثف
- أهمية البحث
- أهداف البحث
- منهج البحث: وعادة نستخدم في حلقات البحث (منهج التحليل العلمي الوصفي + المنهج المقارن – وأحيانا نستخدم المنهج التجريبي لدراسة نموذج معين)

الصفحة الرابعة وبعدها: يتم عرض ومعالجة الفقرات بشكل مبوب ومرقم بطريقة منهجية

الصفحة الأخيرة: تتضمن **خاتمة البحث** (تلخيص مكثف بأسطر عما تمت معالجته) وبعد التلخيص يكتب الطالب: وقد خلص البحث إلى **النتائج الآتية:**

١ –

٢ –

٣ –

وهكذا

وإن رغب الطالب بوضع توصيات، تكون هذه التوصيات بعد نتائج البحث.

- **بعد التوصيات نكتب (مراجع ومصادر البحث)**

ثانياً – توزيع عناوين حلقات البحث المقترحة، ويمكن للطالب اقتراح أي عنوان آخر يرغبه ويخص المقرر بعد طلب الموافقة عليه من قبل الدكتور مدرس المقرر، بالتنسيق مع أساتذة العملي.

العناوين المقترحة بالنسبة لمقرر السياسات الزراعية:

١ – سياسات القروض الزراعية

٢ – سياسات الاستثمار الزراعي

٣ – سياسات التجارة للمنتجات الزراعية

٤ – سياسات زراعة المحاصيل الإستراتيجية

٥ – تقنيات الري الحديث

٦ – سياسات الحماية الزراعية (التربة) (سياسات الحراج)

٧ – سياسات التمويل الزراعي

٨ – سياسات الإنتاج العلفي

٩ – سياسات إكثار البذار وتحسينه

١٠ – سياسات التأمين في القطاع الزراعي

١١ – سياسات الرعاية البيطرية وحماية الإنتاج الحيواني

١٢ – سياسات الدعم الزراعي

١٣ – سياسات تأهيل الموارد البشرية في القطاع الزراعي

١٤ – سياسات الإرشاد الزراعي (دراسة إرشادية كنموذج قائم)

١٥ – سياسات معالجة ملوحة التربة، والحت

١٦ – سياسات الإعلام الزراعي

ملاحظة: حلقات البحث تُناقش جميعها. ولا يتم استلام حلقة بحث عند فحص المقابلة بلا مناقشة.

الجلسة الثانية: **الدكتور: منذر الحاج**

مناقشة السياسات الزراعية المطبقة في سورية وتحليها:

١ – تتحكم الحكومة في سورية بإنتاج السلع الزراعية الإستراتيجية الخام والمصنعة، بواسطة تحديد الأسعار للشراء من قبل مؤسسات القطاع العام مثل، (المؤسسة العامة للحبوب – المؤسسة العامة لحلج الأقطان – المؤسسة العامة للتبغ ..)، وتستخدم سياسات الدعم الزراعي التي تؤثر على عمليات السوق في العرض والطلب المحلية، وتستخدم أيضاً محفزات حكومية للمزارعين (محفزات سعرية مثلاً) لزراعة وإنتاج المحاصيل الإستراتيجية.

٢ – حققت السياسات الزراعية المتعلقة بالمحاصيل الإستراتيجية أهدافها في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وشملت محاصيل القمح والشعير والشوندر السكري وغيرها، فضلا عن تشجيع زراعة الأشجار المثمرة.

٣ – تُشكل مسألة حماية التربة من التدهور قضية أساسية على المدى الدائم في السياسات الزراعية، ولاسيما التدهور بسبب الحت الهوائي، والحت المائي، والحت الكيميائي.

٤ – شكلت معالجة مياه الصرف الصحي أحد أهم الطرق لاستصلاح الأراضي المستملحة، وحماية التربة الزراعية من التملح في المستقبل.

٥ – هدفت السياسات الزراعية المطبقة إلى تحقيق العدالة بين المنتجين، بواسطة التشريعات الزراعية، ولاسيما قانون العمل رقم ٦ لعام ٢٠٠٤، بهدف الحد من مشكلة تفتيت الملكية الزراعية، والاستفادة من ميزات الإنتاج الزراعي الكبير.

٦ – تلازم الأعمال الزراعية، مع الأعمال غير الزراعية بالنسبة لبعض الحائزين على الملكيات الزراعية وتبلغ نسبة هؤلاء الحائزين للملكيات الزراعية ولا يمارسون أعمالاً زراعية حوالي ٢٩%، وهذا الموضوع يعيق تطبيق مفهوم النظام الزراعي، ويجعل النمط الزراعي الريعي متعايشاً جنباً إلى جنب مع النظام الزراعي القائم على السياسات الزراعية وخططها وبرامجها. وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة الدخل مما يدفع بالبعض إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وترك الحيازات الزراعية بعلية، أو بلا زراعة.

تحليل السياسات في استخدام الموارد الطبيعية (الموارد المائية)

يشير التحليل إلى زيادة مساحات الأراضي المروية بطرق الري الحديث بهدف زيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق التنمية الريفية، بغية تمكين المرأة الريفية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في الريف.

وتتصف الموارد المائية بالندرة وهذا يشكل أحد المخاطر لتهديد الإنتاج الزراعي، إذ نلاحظ تراجع زراعة القطن، وزراعات مهمة كالبصل والخضار، كذلك عدد من أنواع الأشجار المثمرة كالمشمش والخوخ وغيره في مناطق داخلية عدة بسبب نضوب المياه الجوفية السطحية.

ففي سنة متوسطة الهطول المطري بلغت نسبة المياه ٨٠ مليار متر مكعب، توزعت بين أمطار بحدود ٥٧,١% – الفرات + واردات سطحية ٣٥,١% – واردات جوفية ٧%.

إن النسبة العظمى من الواردات المائية تكون من هطولات مطرية متفاوتة الكمية والتوزيع من سنة إلى أخرى، وحتى ضمن الموسم الواحد، والاستفادة من الجريان السطحي بين ٧% – ٩% والقسم المتبقي نتح.

انعكست زيادة المساحات المروية على زيادة الطلب على الموارد المائية على اختلاف مصادرها بنسب قريبة منها حيث ازدادت الاحتياجات المائية الفعلية الإجمالية للخطة الزراعية من ٦ مليار م٣ عام ١٩٧٠ إلى ١٤ مليار م٣ عام ١٩٩٨، وانخفضت إلى ١٢ مليار م٣ عام ٢٠٠٠ ثم ارتفعت إلى ١٦ مليار م٣ عام ٢٠٠٧، وهذا ما دفع بالسياسات الزراعية إلى التركيز على نظم الري الحديث، وتقديم القروض والحوافز للمزارعين لتبني تقنيات الري الحديث، علماً إنه مازال العمل جارياً على استنزاف المياه الجوفية حسب دراسات المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاو، إذ أظهرت الدراسة أن الميزان المائي الحالي سالب بمقدار ٣١٠٤ مليون م٣ فالميزان المائي = إجمالي الموارد المائية المتاحة – إجمالي الاستهلاك.

الميزان المائي ١٦٠٥٨ – ١٩١٦٢ = ٣١٠٤ م٣

تحليل مقياس الدعم الزراعي

حساب مقياس الدعم الكلي

- المدفوعات المباشرة المبنية على الفارق السعري
- المدفوعات غير المستثناة، والمعتمدة على عوامل أخرى غير الأسعار
- تدابير الدعم المحلي الأخرى غير المستثناة، بما في ذلك الدعم المالي لمستلزمات الإنتاج

يتم حساب دعم أسعار السوق بضرب قيمة الفجوة بين السعر المقرر المطبق، والسعر المرجعي الخارجي الثابت (سعر السوق العالمي) بكمية الإنتاج المدعومة عن طريق السعر التحكمي، وتُضاف لكل منتج قيمة تدابير الدعم الضمني للأسعار إلى أشكال الدعم السلعي الأخرى. مثل (الدعم المالي النوعي لمستلزمات الإنتاج) والمدفوعات المباشرة غير المرتبطة بالفجوة السعرية وصولاً إلى مقياس الدعم الكلي. ثم يتم تقييم المجموع بالمقارنة مع مستوى الحد الأدنى المسموح فيه من الدعم.

تُحسب قيمة جميع أشكال الدعم غير السلعي كلاً على حدة، ثم تُجمع القيم الناتجة للحصول على إجمالي مقياس الدعم الكلي.

كيفية حساب إجمالي مقياس الدعم الكلي:

دعم سعر السوق بالنسبة للسلعة = (السعر المقرر عند باب المزرعة – السعر المرجعي الخارجي الثابت) × كمية الإنتاج التي يطبق عليها السعر المقرر

X = كمية المدخل (الخدمة) التي تحصل على الدعم

السعر المرجعي الخارجي الثابت PW = قيمة سعر الوحدة

كمية الإنتاج المستوفية لشروط تطبيق السعر التحكمي = كمية الإنتاج الذي يُطبق عليها السعر التحكمي.

دعم سعر السوق لأحد مستلزمات الإنتاج = (السعر المقرر تسليم باب المزرعة – سعر السوق) × (كمية المدخل "الخدمة" التي تحصل على الدعم)

$$MPS = QS \times (PW - PF)$$

PF السعر عند باب المزرعة

PW السعر المرجعي العالمي

QS كمية الإنتاج التي يُطبق عليها السعر المقرر

تطبيق مثال حسابي عملي من قبل الطلاب بإشراف مدرس العملي

الجلسة الثالثة: **الدكتور: منذر الحاج**

السياسات الزراعية وواقع القطاع الزراعي

تعدّ سورية بلدًا زراعيًا وفق المقاييس الاقتصادية العلمية إذ "شكلت الزراعة فيها ١٧،٦ من الناتج المحلي الإجمالي في عام٢٠١٠ ويعمل حوالي ١٥% من مجموع قوة العمل أي قرابة ٨٠٠ ألف عامل في الزراعة، وتبلغ قيمة الصادرات الزراعية نحو ٣٠% من قيمة الصادرات الإجمالية لسورية، وتعدّ مساهمة الزراعة في الناتج المحلي كبيرة نسبيًا إذا أخذنا في الحسبان طبيعة الاقتصاد السوري القائم على الريع النفطي والريع الاستراتيجي والسياسي تاريخيًا (الاستفادة من الموقع الجيوسياسي للحصول على الموارد) من جهة، وطبيعة السياسات المتبعة وأثرها الاجتماعي من خلال تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من تعليم وصحة ودعم للسلع الغذائية الأساسية والطاقة وغير ذلك.

لقد أقِرَّ (اقتصاد السوق الاجتماعي) في عام ٢٠٠٥، لكن الاستثمار توجه من قبل القطاع الخاص نحو (القطاعات الخدمية ذات الربحية العالية والسريعة (العقارات، الفنادق والمطاعم السياحية، النقل والمصارف.. إلخ، عوضًا عن دعم القطاعات المنتجة، ومنها القطاع الزراعي، وهكذا تزايد الضغط على الأراضي المزروعة، وتزايد حجم الأسر الريفية الحائزة على المساحات ذاتها، ما يعني تأكل نصيب الفرد منها، وكذلك ازدياد عدد الأسر الريفية غير الحائزة على الأراضي بفعل النمو السكاني، التي لا تملك عملًا ثابتًا، ونمت تدريجيًا طبقة العمال الزراعيين غير الحائزين على الأراضي الذين وقعوا فريسة البطالة، مع حصول تناقض بنيوي يتعلق بانخفاض المردود الزراعي وارتفاع أسعار الأرض بوصفها ملكية عقارية لا وسيلة إنتاج.

أولًا: واقع العمل الزراعي قبل عام ٢٠١١

تتمتع سورية طبيعيًّا بمناخ متوسطي متنوع، وحد مقبول من مصادر المياه الجارية، والمخزنة، والجوفية، وكمية متوسطة أو معتدلة من الأمطار، وأراض ذات خصوبة جيدة، ما يجعلها قابلة لكثير من الزراعات الموسمية والمثمرة.

بلغت المساحات القابلة للزراعة في سورية ٦٠٤٥ ألف هكتار لعام ٢٠١٠، وهي تعادل ٦٠٤٥٠ كم ^{2} أي ما يعادل ثلث مساحة سورية تتوزع بالصورة الآتية:

3453 ألف هكتار أراض بعلية، أي بحدود ١٨% من الأراضي السورية.

١٣٤١ ألف هكتار أراض مروية، أي بحدود ٧% من الأراضي السورية.

٣٤٨ ألف هكتار أراض سبات، و ٩٠٣ ألف هكتار أراض غير مستثمرة، أي بنسبة ٧%

تشير دراسة أرقام الأراضي المستثمرة زراعيًا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، إلى ثبات نسبي في مساحاتها، مع نمو طفيف فيها أو حتى تراجع في بعض الأعوام، ويبين الجدول المساحات المستثمرة، (الوحدة ألف هكتار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سقي	1210	1267	1333	1361	1439	1426	1402	1396	1355	1238	1341
بعل	3336	3282	3258	3300	3290	3447	3341	3323	3255	3101	3453

المصدر: المجموعات الإحصائية، الإحصاء المركزي بين عامي ٢٠٠٣ – ٣٠١٠)

نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

ارتفاعًا طفيفًا في المساحات المروية، وهو ما يعني غياب المشروعات المائية والسدود لتوسيع تلك المساحات، ويؤشر ثبات المناطق البعلية إلى غياب التوجه العام إلى تشجيع الأراضي القابلة للزراعة واستثمارها على الرغم من وجودها. وعلى الرغم من معدلات البطالة العالية بين الشباب، وازدياد النمو السكاني بمعدل الضعف كل (١٣/١٥) سنة في سورية.

غير أن أكثر ما يلفت الانتباه هو الانخفاض الحاد لإحصاءات العاملين في حقل الزراعة، فإن نسبة العاملين في الزراعة لا تتعدى ٣٠% في تلك الأعوام، إذ يتناقص الرقم من نسبة العاملين من مجموع القوى العاملة في سورية منذ ٢٠٠٢، ويظهر الانخفاض الحاد منذ في الزراعة من العام (٢٠٠٣، ٢٦%)، (٢٠٠٤، ١٧%)، ليصل ٢٠١٠ إلى حوالي ٦%

ولا يعود الانخفاض في الواقع إلى ضعف التقدم التكنولوجي واستخدام المكننة بدلًا من الإنسان، وإنما إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي وعلاقته بطبيعة السياسات الزراعية المطبقة.

أولاً – واقع بنية القطاع الزراعي النباتي: يعاني القطاع الزراعي من انخفاض إنتاجيته، مع ملاحظة أن العمل الزراعي يعتمد على العائلة كلها، ما يجعل الأرقام الإحصائية في هذا المجال غير حاسمة حسمًا مطلقًا، فحتى كثير من أصحاب الحيازات من الذين لم يعودوا مصنفين ضمن القوى العاملة في الزراعة، ما زالوا يزاولونها مزاولة ثانوية، غير أن ذلك يؤشر على تراجع الزراعة وغياب قدرتها على تشكيل مصدر وحيد للدخل لنسب عالية من الفلاحين السوريين.

وتنقسم الزراعة في سورية من حيث التصنيف المحصولي إلى نوعين رئيسين:

الأول – محاصيل نباتية سنوية: وهي الأكثر عرضة للتأثر بنقص اليد العاملة، والأوضاع البيئية، والتسويقية والبيروقراطية، ويشكل القطن والقمح والشوندر السكري، والتبغ، والبقول أهمها.

الثاني – إنتاج محصولي ثمري: كالأشجار المثمرة هي الأقل تأثراً على المدى القريب والمتوسط من نقص اليد العاملة، وسواها من العوامل الأخرى، وكذلك الزيتون والعنب والحمضيات والتفاح .والكرز والمشمش والفستق الحلبي بوصفها أعلى سلسلة للثماريات واسعة الانتشار في سورية

بدلالة المؤشرات الزراعية السورية قبل ٢٠١١ يمكن تلمس الكثير من الحقائق التي توضح أن القطاع الزراعي السوري يعاني من النقص، فاليد العاملة الزراعية تقلصت تقلصًا كبيرًا،

والمساحات المزروعة لم تتغير، والأهم هو الانخفاض الكبير في كمية المحاصيل للمساحات المزروعة نفسها، ويظهر هذا جليا في مؤشرات عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠.

ثانيًا: واقع القطاع الزراعي الحيواني

آ – أهمية الثروة الحيوانية

تمثل الثروة الحيوانية في القطاع الزراعي شقاً زراعياً أساسياً إلى جانب الشق النباتي، وتعد جزءًا أساسًا من شبكة الأمان الغذائي والاقتصادي لعموم المواطنين من جهة، وللمزارعين ومربيّ المواشي في سورية، كما إنها تمثل فرص عمل للأطباء البيطرين والفنيين والعمال الموسميين، وضمان استقرار الأُسر الريفية، والصيدليات الزراعية ومعامل الأجبان والألبان وورش الصنيع المنزلي، وموزعي المنتجات الحيوانية، واللحوم ومنتجي وموزعي الأعلاف. فضلاً عن إمدادها لصناعات الجلود، والأسمدة الطبيعية وغيرها.

يمثل الإنتاج الحيواني عالميًا ٤٠% من القطاع الزراعي، وبلغت قيمة الإنتاج الحيواني بالمتوسط حوالي ٣٧% من قيمة الإنتاج الزراعي في سورية في مرحلة سابقة لعام ٢٠١١، وقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) قيمة الثروة الحيوانية في سورية لعام ٢٠١٢ بحوالي ٣,١٧ مليار دولار أميركي

ب – تربية الحيوانات والقطاع الزراعي

يلجأ الفلاحون والعاملون في الزراعة تقليديًا إلى تنويع سبل عيشهم وتحسينها إلى تربية الحيوانات، علاوة على مربي القطعان، إذ بلغت أعداد الثروة الحيوانية في سورية لعام ٢٠١١ وفق إحصاء ٢٠١٠ وتعديلاته «الناتجة عن اعتراضات بعض المربين على عدم إحصاء حيازاتهم في الجولة الإحصائية الشاملة»، مضافًا إليها نسبة نمو سنوي ٨,٨ للقطيع؛ ١٨ مليون رأس غنم و٢,٢ مليون رأس من الماعز الشامي والجبلي و١,١ مليون رأس أبقار و١١٤ ألف رأس حيوانات من أنواع الخيول و٧٥٠٠ رأس من الجواميس و٥٤ ألف رأس من الجمال و ٢٥ مليون طير من الدواجن في ما بلغت خلايا النحل ٦٣٧ ألف خلية حديثة وقديمة.

وبمقارنة العام ٢٠١٠ مع العام ٢٠٠٠ (في الجدول) نجد:

أن التطور في تربية الحيوانات الحلوب تتصف بتطور متواضع في الأبقار والأغنام لا يتماشى مع نسب النمو العام، في حين يلحظ بوضوح تضاعف بنسبة ١٠٠% في تربية الماعز، وهو ما ينسجم مع التوجه العام للفلاحين باقتناء حيوانات حلوب ذات كلفة وجهد بسيطين، فللماعز الأرجحية على الأبقار التي تحتاج إلى جهد أكبر، وعلى الأغنام.

	2000	2002	2004	2006	2008	2010
أبقار	894	867	1024	937	1109	1010
أغنام	13505	13497	17656	21380	19237	15511
ماعز	1050	932	1131	1420	1579	2057

المصدر: المجموعات الإحصائية، الإحصاء المركزي للأعوام (من ١٩٩٨، إلى ٢٠١١)
الوحدة الرقمية المستخدمة (١٠٠٠) رأس

ولعل مؤشر إنتاج الحليب البقري بين عامي ٢٠٠٦، و٢٠١٠ يعطي دلالة بالغة الأهمية عن تراجع القطاع الحيواني، فعلى الرغم من ازدياد عدد القطيع البقري إلا أن إنتاج الحليب تراجع بمقدار ٢٥% أي من ١٩١٥ ألف طن إلى ١٤٥٣ ألف طن خلال السنوات المذكورة

ت – تربية الدواجن:

تعد تربية الفروج في المداجن جزءا مهمًا من الثروة الحيوانية لأهميته الاستهلاكية، لرخصه مقارنة باللحم الأحمر، ما يعد مصدرًا أساسًا للبروتين الحيواني، ويتراوح متوسط الإنتاج السنوي منذ عام ٢٠٠٣، بحدود ٢٥ مليون طير سنوياً، وثلثا هذا الرقم تقريبًا، من النوع المعد للبيض. لق شهد قطاع الدواجن تقلبات كبيرة بفرعيه البياض والمعد للأكل، وذلك بسبب خسارات المربين الكبيرة في هذا القطاع نتيجة هشاشة سوق الفروج، والمدّة الثابتة لتربيته، وغياب إمكان التأخر في تصريفه لما يترتب على ذلك من خسارات، وينطبق الأمر على البيض بصورة أقل، ويبلغ عدد مداجن الفروج المرخصة وغير المرخصة حوالى ١٠ آلاف مدجنة، ويصعب حصرها حصرًا دقيقًا، ثم إنها لا تعمل جميعها عملًا متواترًا ولا بأرقام منتظمة، وإنما يخضع عملها للمواسم.

كما توجد تربية لطيور البط والإوز والديك الرومي بأعداد متواضعة، ومعظمها ضمن تربية منزلية عند الفلاحين.

ث – تربية النحل، ودودة القز

تضاعف عدد المناحل في سورية تضاعفًا معقولًا نسبة إلى السابق، فقد وصل في عام ٢٠١٠ إلى ٦٣١ ألف خلية بعد أن كان ٣٤٥ ألف خلية في عام ٢٠٠٠، وتمثّل المناحل موردًا مساعدًا لكثير من الفلاحين، وتعد أيضًا مصدر رزق أساس لكثير من المربين المختصين، بينما تربية دودة الحرير كادت تنقرض في سورية، بعد أن كانت سورية بلدًا مهمًا في إنتاج الحرير حتى نهايات القرن الماضي.

ج – الصيد البحري والثروة السمكية

طول الشاطئ في سورية يمتد أكثر من ١٨٠ كم، مطل على شرق المتوسط، فإن الصيد البحري في سورية، لا يتجاوز بمجموع سنوي حوالي ٣ آلاف طن وفق أرقام وزارة

الزراعة للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠) وإذا أضفنا إليه أرقام الصيد النهري والمزارع السمكية البالغة حوالى ١٠ آلاف طن للعام نفسه، فإن نصيب الفرد السوري من الثروة السمكية أقل من كغ واحد سنويًا، فضلا عن غياب نظم صيد حديثة.

الجلستين الرابعة والخامسة: **الدكتور: منذر الحاج**

ورشة عمل حول:

(تحليل مستقبل القطاع الزراعي في ضوء السياسيات الزراعية الراهنة)

خطوات ورشة العمل:

أولاً – الإطار النظري لورشة العمل:

في ظل الصعوبات التي تواجه تحقيق نمو إيجابي بالقطاع الزراعي وفي ظل تحديات الحرب التي واجهت هذا القطاع نقترح أن تكون الرؤية المستقبلية الآتية:

"أن يكون القطاع الزراعي قطاعاً تنافسياً يعتمد على الميزة النسبية، وله القدرة على تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة." وذلك بواسطة الخطوات الآتية:

١ – إعداد دراسات تحليلية لتقييم الوضع الراهن، مع إجراء مسوح إحصائية شاملة.

٢ – اعتماد خطة أسعافية على المدى المنظور/خلال الأزمة، وعلى المدى المتوسط لغاية ٣ سنوات خلال فترة إعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي المتضرر من الحرب.

٣ – وضع إطار مشروع سياسات تحتمل تقديرات المخاطر والتحديات، وإشراك القطاع الخاص في التخطيط ووضع السياسات المستقبلية لتطوير القطاع الزراعي.

٤ – اعتماد خطة وطنية إستراتيجية في السياسات الزراعية تهدف الى:

تطوير نظام تكامل لمفاهيم السياسات المعتمدة بالخطط الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بين الدولة والشركاء التنمويين في القطاع الزراعي (قطاع خاص – قطاع مشترك – قطاع تعاوني – منظمات تنموية – تعزيز دور المرأة الريفية) من أجل تطوير آليات تنسيق مستدامة بين الشركاء.

٥ – تطوير إدارة المعرفة الزراعية وتحويل كليات الزراعة إلى عمل بحثي وتطبيقي، واستخدام نظم المعلومات والتشبيك بين الشركاء التنمويين بوصفهم شركاء تنمية في التنفيذ.

٦ – تطوير النظام الإداري والهيكلي للقطاعات ذات الصلة بالقطاع الزراعي (مصارف – تأمين – صناديق دعم – العلاقات الزراعية مع المنظمات العربية والدولية ذات الصلة بدعم القطاع الزراعي ... الخ)، وإعادة النظر في التشريعات الزراعية بما يخدم التشبيك التنموي والشراكات الاستثمارية في القطاع الزراعي.

٧ – تحويل الخطة الزراعية إلى برامج تنفيذية مثل:

برنامج لرفع كفاءة النظم الزراعية والإنتاجية، ونظم عمل الأرشاديات الزراعية.

برنامج لرفع الكفاءة الاقتصادية للاستثمار الزراعي.

برنامج لتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي.

برنامج لمواجهة التغيرات المناخية وأثر الجفاف على الزراعة.

برنامج للإدارة المستدامة للموارد المائية والأرضية.

برنامج لتطوير البحث العلمي الزراعي والإرشاد والتدريب المستمر.

برنامج لتطوير الريف وتنميته ليصبح عامل رفع للتنمية.

برنامج للأمن الغذائي ولتوفر الغذاء وإتاحة الحصول عليه بكافة الأوقات وبأسعار تتوافق مع مستوى الدخل.

برنامج لتطوير وتنمية الثروة الحيوانية وتأمين مستلزماتها.

برنامج لتشجيع الاستثمارات الخاصة في الزراعة والحلقات الوسيطة له.

برنامج للتطوير الهيكلي وإدخال التقانة الزراعية.

برنامج لتطوير التشريعات والتعليمات التنفيذية.

ثانياً – التطبيق العملي لورشة العمل:

١ – تقسيم الطلاب إلى مجموعات مصغرة (من خمسة إلى عشرة طلاب)، ويقوم المدرس بتوزيع محاور ورشة العمل على المجموعات.

٢ – كل مجموعة تناقش محور لمدة عشر دقائق، ويدير المجموعة أحد الطلاب، كما يتولى أحد الطلاب بتدوين خلاصة المناقشة بين أعضاء المجموعة على شكل أفكار متسلسلة.

٣ – يقوم رئيس كل مجموعة بعرض خلاصة مناقشة المحور أمام مجموع الطلاب.

٤ – بعد مناقشة العرض الخاص لكل مجموعة مع عموم المجموعات الأخرى يتم استخلاص نتيجة عامة أو أكثر على شكل حل افتراضي للمشكلة المطروحة في المحور الواحد.

٥ – يتم جمع الأوراق من المجموعات التي تم تدوين فيها خلاصة مناقشة المجموعة.

٥ – يتم وضع نتائج علمية عامة تشمل كل المحاور مع بعضها لتصبح خلاصة ورشة العمل.

محاور ورشة العمل

المحور الأول: ماذا يعني النظام الزراعي؟

المحور الثاني: ما هي العلاقة بين التخطيط الزراعي، والبرمجة الزراعية؟

المحور الثالث: مالمقصود بالخطة الزراعية؟

المحور الرابع: ماذا يعني رفع الكفاءة الإنتاجية في النظام الزراعي

المحور الخامس: كيف يوفر النظام الزراعي القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي؟

الجلسة السادسة: **الدكتور: منذر الحاج**

مشكلات الاستثمار في القطاع الزراعي، وأثرها على السياسات الزراعية

مقدمة: يعتمد الاستثمار في القطاع الزراعي على مجموعة من الأدوات التي تحقق له النجاح حال توظيفها واستثمارها بشكل علمي ومنظم ومن أهمها:

١ – إدارة الموارد الأرضية والمائية والبشرية.

٢ – إدارة مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

٣ – إدارة الخدمات المساعدة على تحقيق السياسات الزراعية المقررة بالخطة الخمسية وتشمل البحوث العلمية الزراعية والإرشاد والتدريب والتأهيل للكوادر البشرية وتنظيم التسويق والإقراض الزراعي والدعم وغيرها.

٤ – إدارة الاستثمارات المالية العامة والخاصة.

٥ – تطوير القوانين والتشريعات وتعليماتها التنفيذية.

٦ – تأهيل وتدريب الموارد البشرية في القطاع الزراعي.

ويتشارك في إدارة القطاع الزراعي السلطة التنفيذية (وزارات الزراعة والصناعة والاقتصاد والتجارة الداخلية والمالية والبيئة والنفط والكهرباء ... والمؤسسات والهيئات التابعة لها)، منظمة الاتحاد العام للفلاحين، اتحادات غرف التجارة والزراعة والصناعة، المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية، المزارعين والمنتجين ومربي الثروة الحيوانية.

ويُعدّ الإنسان " **ممثلاً بالمزارع والمنتج الزراعي** " هو البوصلة الأساسية في تحقيق الرؤى والغايات والسياسات المحددة للقطاع، ولا يمكن تطوير القطاع إلا بتأهيله وتمكينه من استغلال الفرص الملائمة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية من استثماره للموارد المتاحة، ولا بد من اتخاذ كل ما يلزم لدعم استقراره في الريف والاستمرار بممارسته لنشاطه.

إن الزراعة السورية والخبرة المكتسبة للمزارع السوري هي إرث ثقافي له تاريخه ومجده، والذي يمكن تطويره لمواكبة التطور العلمي الزراعي بالتكافل والعمل التشاركي مع المهندسين الزراعيين.

المشاكل والمعوقات المؤثرة على نمو الإنتاج الزراعي:

أولاً – محدودية الموارد الطبيعية والزراعية (المياه والأراضي) وتأثرها بالعوامل البيئية والمناخية:

لقد وصلت الموارد المائية والأرضية المستثمرة إلى ذروتها وأصبحت فرص إدخال موارد جديدة بالاستثمار صعبة للغاية، وأصبح معظمها لا يحقق الجدوى الاقتصادية لاستثمارها، وأصبح الملاذ الوحيد للاستمرار بالعمل الزراعي والحفاظ على استقراره التوجه نحو الإدارة العلمية والتقنية للموارد المستثمرة ووضع الدورات الزراعية المناسبة للترشيد ورفع كفاءة الاستثمار والاتجاه نحو

الزراعات التي تحقق الميزة النسبية والتنافسية والعائد الاقتصادي الجيد، مع ضرورة التشدد بتنفيذ القوانين والتشريعات الناظمة لها.

وتُعد العوامل المناخية أحد أهم المعوقات التي تواجه الإدارة السليمة للموارد وتؤثر على الإنتاج الزراعي، حيث تتعرض البلاد الى موجات جفاف متتالية ومتتابعة كانت على أشدها عامي ١٩٩٨ – ١٩٩٩ وكذلك عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتي ترافقت مع تغيرات مناخية خطيرة أدت إلى إخفاق الإنتاج الزراعي وانعدام الإنتاج من الزراعات البعل وتراجع إنتاج الزراعات المروية نتيجة الإجهادات الحيوية وإصابة المزروعات بالأمراض وانتشار الآفات.

إن القطاع الزراعي يستهلك ما يزيد عن ٨٨% من الموارد المائية الإجمالية البالغة ١٥.٥/مليار م٣ ماء سنوياً، وقد تأثرت هذه الموارد بسنوات الجفاف بشكل كبير وارتفع العجز المائي السنوي الى ٣.٥/مليار م٣ ماء " نتيجة الجفاف واستمرار الاستثمار الجائر على كافة المصادر المائية".

كما أثر الجفاف على المراعي الطبيعية في البادية وفي المناطق الصخرية والرملية وأدى إلى ندرة الأعلاف وفقد عدد كبير من الأغنام.

ومن خلال تحليل أثر الأزمة الحالية التي ولدتها الحرب على سورية على الموارد المائية نجد أن المساحات المزروعة على المياه السطحية زادت من 47% لمتوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ إلى ٥٥% لمتوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ نتيجة التعدي على الموارد المائية وعدم التمكن من تطبيق التشريع المائي، في حين تراجعت المساحة المروية على الآبار من ٥٣% لمتوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ الى ٤٥% لمتوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وتوقف عدد من الآبار عن الاستثمار بسبب عدم توفر الأمان أو سرقة المضخات من الآبار وشبكات الري الحديث أو تخريب الآبار أو ارتفاع أسعار المازوت أو عدم توفر الكهرباء ولا سيما أن ٣٦% من الآبار تعمل على الكهرباء.

أما أثر الأزمة على الموارد الأرضية فقد زاد متوسط المساحة المستثمرة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ حوالي ٨٦/ألف هكتار نتيجة التعدي على أراضي أملاك الدولة والأراضي الحراجية وأراضي البادية، وتراجعت المساحة المتروكة سبات للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٥ حوالي ٩٢١/ألف هكتار وتراجعت المساحة المزروعة خلال نفس الفترة ٨٨٧/ألف هكتار وبالتالي تراجع الإنتاج النباتي من ١٤.٦/مليون عام ٢٠٠٥ إلى ١٣.١/مليون طن عام ٢٠١٠ إلى ٧.٨/مليون طن عام ٢٠١٥.

ثانياً – مشكلة تفتيت الملكيات الزراعية

- منذ ما قبل الأزمة يواجه القطاع الزراعي مشاكل لم يتم حلها، وخاصة المتعلقة بتجزئة الحيازة بسبب الإرث وندرة الأراضي الزراعية وعدم تلبية الطلب المتزايد عليها وارتفاع أسعارها مع انخفاض العوائد الاقتصادية من استثمارها.

- سيادة الزراعة التقليدية الموروثة وعدم تطبيق تعليمات الإدارة السليمة للموارد، وعدم التمكن من اقتناء التقنيات الزراعية لارتفاع أسعارها وكذلك عدم إمكانية تحقيق الكفاءة من تشغيلها في ظل صغر حجم الحيازة، **وتسبب ذلك في تدهور الخصوبة وتملح بعض الأراضي وتراجع إنتاجيتها.**
- في ظل الأزمة تعاظمت هذه التحديات وزاد التعدي على الأراضي الزراعية للخدمات والتوسع السكني والصناعي والحرفي وإقامة منشآت الثروة الحيوانية وتفاقمت مشاكل استثمار الأراضي وأصبحت بحاجة لمشاريع وبرامج متخصصة لمعالجتها.

فتفتت الملكية وجعل الحيازات صغيرة جعل الزراعة غير مجدية من الناحية الاقتصادية في كثير من المناطق، فعدد الحيازات في سورية وصلت حتى عام ٢٠٠٤ إلى ٦٦٠٣٧١ حيازة بمتوسط ٨١ دونمًا للحيازة الواحدة. ولا يعطي المتوسط الحسابي للحيازات مؤشرًا صحيحًا فالملكيات الكبيرة تتمركز في الجزيرة السورية، أما في ما باقي المحافظات لا تتعدى فيها الملكيات سوى أرقامًا صغيرة من الدونمات.

ثالثاً – عدم التمكن من تطوير الثروة الحيوانية إلى المستوى المطلوب رغم أهميتها بالناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة:

تتميز الثروة الحيوانية في سورية بوجود عروق أصيلة من الخيول والأغنام والأبقار والماعز وكذلك من النحل السوري، وهي متلائمة ومتكيفة مع الظروف المناخية والبيئية فيها، وتم من خلال البحوث العلمية تطوير إنتاجيتها إلى مستويات جيدة، إلا أن هذه الثروة تعاني من صعوبات كبير من أهمها:

١ – عدم وجود توازن في عدد القطيع مع حجم المراعي الطبيعية والزراعات العلفية اللازمة لتأمين احتياجاتها من الأعلاف، ويتم سد العجز بالاستيراد.

وقد ساهم بتفاقم هذه المشكلة:

- إطلاق مشاعية الرعي في البادية وعدم التمكن من تنظيم الرعي فيها وفي المناطق الرعوية الأخرى.
- كما يوجد تحديات أخرى ومن أهمها سيادة التربية التقليدية وصغر حجم الحيازات وسيادة التربية السرح للأغنام والتربية الأسرية للأبقار.
- سوء تنظيم تسويق منتجاتها، وساهم بذلك عدم إعطاء الاهتمام الكافي لأبحاث الثروة الحيوانية والصحة الحيوانية.

لقد تراجع عدد الأغنام خلال الأزمة من ١٨.٦/مليون رأس عام ٢٠١٠ إلى ١٦.٤/مليون رأس عام ٢٠١٥، كما تراجع عدد الأبقار من ١/مليون رأس إلى ٩١٣/ألف رأس خلال الفترة وتراجع

عدد الماعز من /2مليون رأس لعام ٢٠١٠ إلى ١.٨/مليون رأس عام ٢٠١٥، أما أعداد الدواجن فقد تراجعت من ٢٥/مليون طير عام ٢٠١٠ إلى ١٧/مليون طير عام ٢٠١٥.
وبذلك تراجع انتاج اللحم من ٤١٦/ألف طن عام ٢٠١٠ الى ٣٣٥/ألف طن عام ٢٠١٥ وتراجع انتاج الحليب من ٢٠٢/مليون طن الى ٢.١/مليون طن وانتاج البيض من ٣.٣/مليار بيضة الى ١/مليار بيضة خلال نفس الفترة.

رابعاً – عدم التوافق بين معدل نمو السكان مع معدل نمو الموارد:

لقد وصل النمو السكاني إلى ٢,٥٤ %سنويا مقابل نمو أقل من ١% للموارد الأرضية والمائية، مما أدى إلى:

- ارتفاع نسبة البطالة في الريف وفي المناطق التي لا تتوفر فيها نشاطات اقتصادية غير زراعية.
- عدم تلبية الطلب على الأراضي.
- حدوث عجز مائي.
- تراجع مستوى الأمن الغذائي والانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي لمعظم المنتجات الزراعية.
- العجز في الإنتاج الزراعي وعدم تلبية حاجة السكان الغذائية، وكذلك حاجات الصناعة والتجارة الزراعية من المنتجات الزراعية.

خامساً – مشكلات في العمالة الزراعية:

- كانت العمالة الزراعية ومازالت غير منظمة، وغير مرتبطة بسوق العمل،
- كما أنها موسمية ولا تحقق استقراراً في دخل العمال الزراعيين.
- لا يتم تسجيل العمال الزراعيين بالتأمينات الاجتماعية.
- إضافة إلى انخفاض أجور العمل الزراعي، واستخدام عمالة الأطفال، واستخدام النساء بالعمل الزراعي وعدم حصولهم على حقوقهم من الأجور.
- موجة الجفاف التي مرت على سورية عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ أدت إلى ارتفاع نسبة هجرة العمالة من الريف إلى المدينة نتيجة تراجع الموارد المائية وتخفيض الخطة الزراعية المقررة للزراعات الصيفية، كما أدت موجة الجفاف لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى هجرة أسر كاملة من الريف في المناطق الشمالية الشرقية واستقرار بعضها بالتجمعات السكنية الواقعة حول المدن، وممارسة أعمال غير زراعية تحقق لهم الاستقرار بالدخل والعمل.

الجلسة السابعة: **الدكتور: منذر الحاج**

تتمة مشكلات الاستثمار في القطاع الزراعي

سادساً – ضعف الاستثمارات العامة والخاصة الموظفة في القطاع الزراعي:

لقد كان الاستثمار الخاص بالقطاع الزراعي ضعيفاً بسبب:

- ارتفاع نسبة المخاطرة عند الاستثمار به لتأثره بالظروف المناخية.
- لعدم وجود نظام للتأمين الزراعي.
- لتعدد المنتجين لصغر حجم الحيازة الزراعية. ولتعدد سلاسل الإنتاج والتسويق، وعدم تطوير أسواق الجملة.

أما الاستثمارات الحكومية المخصصة لقطاعي الري والزراعة، فقد تراجعت منذ عام ٢٠٠٠ ولم تعد تلبي حاجة المشاريع المدرجة بالخطط الاستثمارية السنوية، ولم تتطور هذه القطاعات بالمستوى المطلوب لعدم كفاية الاستثمارات المرصودة.

وفي ظل الأزمة توقف القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الزراعي نتيجة الظروف الأمنية، وتراجعت الاستثمارات الحكومية بشكل كبير لعدم التمكن من تنفيذ أي مشاريع استثمارية في ظل الأزمة.

سابعاً – عدم النمو المتوازي للقطاعات المرتبطة بالنظام الزراعي:

نتيجة للدعم الموجه للقطاع الزراعي والتوسع باستصلاح الأراضي وتنفيذ مشاريع الري الحكومية وإقامة السدود وتحقيق الاستقرار في سوق مستلزمات الإنتاج لفترة طويلة وضمان تسويق الإنتاج من المؤسسات الحكومية للمحاصيل الإستراتيجية، فقد تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي من معظم المنتجات النباتية والحيوانية، ولم تتطور الطاقات الإنتاجية في القطاعات الأخرى بالتوازي مع تطور الزيادة بالإنتاج الزراعي مما أدى إلى:

- عدم استيعاب فائض الإنتاج، وارتفاع نسبة الفاقد منه، وتصديره دون الاستفادة من تحقيق القيمة المضافة منه.
- تراجع عوائد الاستثمار الزراعي نتيجة انخفاض الأسعار وبالتالي تعرض المزارعون والمنتجون إلى خسارات كبيرة أدت إلى توقف عدد كبير من حائزي الحيازات الصغيرة عن استثمارها وتعرضها للتعدي بالتوسع السكني والصناعي وغيره وخسارة نسبة مهمة من الإنتاج الزراعي نتيجة فوات استثمارها.

ثامناً – تعدد الجهات الإدارية القطاعية والتنظيمية المشرفة على القطاع الزراعي:

أدى تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة والري وضعف آليات التنسيق فيما بينهم إلى:

- عدم تحقيق الكفاءة الممكنة من إدارة استثمار الموارد الأرضية والمائية، حيث تقوم وزارة الموارد المائية بتخصيصها للاستثمار الزراعي وتقوم وزارة الزراعة بتنظيم الدورات الزراعية الملائمة لها ويتولى المزارعون استثمارها تحت مظلة قانون التشريع المائي في وزارة الموارد المائية وقانون الخطة الزراعية في وزارة الزراعة.
- عدم التوصل إلى إدارة سليمة ومنضبطة للموارد الأرضية والمائية في القطاع الزراعي.

تاسعاً – تعديل السياسات الزراعية دون المرور بمرحلة التكيف:

منذ بدء تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة تم تعديل السياسات الزراعية الناظمة للقطاع الزراعي ومنها تعديل منظومة الدعم الزراعي والانتقال من دعم مستلزمات الإنتاج إلى دعم المنتج النهائي، ولم يتقبل المزارعون السياسات الزراعية الجديدة رغم أنها تحقق لهم ربحاً أفضل من السياسات القائمة سابقاً لعدم المرور بمرحلة التكيف مع السياسات الجديدة مع ضعف الوسائل الإعلامية والتنظيمية والتأهيل والتدريب وعدم معالجة المشاكل المتجذرة بالقطاع.

عاشراً – تكاليف الإنتاج الزراعي " باب المزرعة " وأسعار الجملة وأثر أزمة ارتفاع الأسعار عليها:

منذ عام ٢٠٠٩ بدأت تكاليف الإنتاج الزراعي تشهد ارتفاعاً بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمحروقات، وبين عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٩ ارتفعت بشكل أكبر بعد الارتفاع المتتالي لأسعار المحروقات والأسمدة والكهرباء والنقل والأعلاف والبذار والعبوات وأجور اليد العاملة وأسعار قطع التبديل وأجور الآليات الزراعية والمبيدات وغيرها..

لقد كان معدل الزيادة بكلفة باب المزرعة لإنتاج محصول القمح لمتوسط الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٠ مع متوسط الفترة 2011–2015 حوالي ٩٤% أما معدل الزيادة في أسعار الشراء من قبل مؤسسة الحبوب كانت ١٠٩,٥% أما معدل الزيادة في أسعار الجملة بالسوق كانت ١١٧,٦% مما أدى إلى تسرب الكميات المنتجة إلى السوق وعدم بيعها لمؤسسة الحبوب " وتراجع الكميات التي اشترتها المؤسسة من ٢/مليون طن عام ٢٠١٢ إلى ٤٨٠/ألف طن عام " 2015 لارتفاع نسبة الربح عند بيعها للتجار عن الأسعار المحددة من الحكومة رغم أن أسعار الحكومة كان معدل زيادتها أكبر من معدل الزيادة بالتكلفة.

أما محصول الشعير فقد كان معدل الزيادة بكلفة باب المزرعة لمتوسط الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٠ مع متوسط الفترة 2011–2015 حوالي ٨٧,٤% أما معدل الزيادة في أسعار الشراء من مؤسسة الحبوب كان ١٠٥,٧% أما معدل الزيادة في أسعار الجملة بالسوق كانت ١٤٣,٨% مما أدى إلى زيادة المساحات المزروعة بالشعير على حساب القمح والمحاصيل الأخرى وارتفاع الإنتاج من متوسط ٦٠٠/ ألف طن للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٠ إلى ١,٦/مليون طن عام ٢٠١٥.

أما محصول القطن فقد كان معدل الزيادة بكلفة باب المزرعة لمتوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ مع الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ حوالي ٧٧,٥% وزيادة أسعار الشراء من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان إلى ١٠٩,٤% ورغم ذلك لم تستطيع المؤسسة عام ٢٠١٥ من شراء سوى كميات بسيطة لتعديل آليات تسويق وشراء المحصول والطلب من المزارعين نقل المحصول وتسليمه للمؤسسة في مراكز الشراء المحددة بمحافظتي حمص وحماه.

أما محاصيل البطاطا والثوم والبندورة المحمية والحمضيات وزيت الزيتون فقد بلغ معدل الزيادة بأسعار الجملة لمتوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ مع الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ على التوالي " ٢٧٦,٩%، 324.1%، 436.4%، 90.5%، " 145.9% ونلاحظ أن مزارعي الحمضيات كانوا من أكثر المتضررين لارتفاع تكاليف الإنتاج بنسب أكبر من ارتفاع أسعار الجملة لها.

أما المنتجات الحيوانية من حليب البقر وجبن الغنم واللحم الأحمر بعظمه واللحم الأبيض فقد بلغت معدل الزيادة بأسعار الجملة لمتوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ مع الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ على التوالي229.7% " ، 192.1%، 199%، ." 257.4%

الجلستين الثامنة والتاسعة: **الدكتور: منذر الحاج**

ورشة عمل حول:

(تحليل مشكلة تفتيت الملكية الزراعية ووظيفة السياسات الزراعية في معالجتها لتسهيل الاستثمار في القطاع الزراعي على مستوى مشاريع كبيرة الإنتاج)

خطوات ورشة العمل:

١ – تقسيم الطلاب إلى مجموعات مصغرة (من خمسة إلى عشرة طلاب)، ويقوم المدرس بتوزيع محاور ورشة العمل على المجموعات.

٢ – كل مجموعة تناقش محور لمدة عشر دقائق، ويدير المجموعة أحد الطلاب، كما يتولى أحد الطلاب بتدوين خلاصة المناقشة بين أعضاء المجموعة على شكل أفكار متسلسلة.

٣ – يقوم رئيس كل مجموعة بعرض خلاصة مناقشة المحور أمام مجموع الطلاب.

٤ – بعد مناقشة العرض الخاص لكل مجموعة مع عموم المجموعات الأخرى يتم استخلاص نتيجة عامة أو أكثر على شكل حل افتراضي للمشكلة المطروحة في المحور الواحد.

٥ – يتم جمع الأوراق من المجموعات التي تم تدوين فيها خلاصة مناقشة المجموعة.

٥ – يتم وضع نتائج علمية عامة تشمل كل المحاور مع بعضها لتصبح خلاصة ورشة العمل.

محاور ورشة العمل

المحور الأول: ماذا يعني مفهوم تفتيت الملكية الزراعية ؟

المحور الثاني: ما هي أسباب مشكلة تفتيت الملكية الزراعة؟،

المحور الثالث: كيف يمكننا التغلب على مشكلة تفتيت الملكية الزراعية؟

المحور الرابع: ما هي العلاقة بين السياسات الزراعية ونظام الاستثمار الزراعي؟

المحور الخامس: ما أثر تفتيت الملكية الزراعية على نظام الاستثمار الزراعي، أو التشاركية في مشروعات زراعية كبيرة؟

الجلسة التاسعة: **الدكتور: منذر الحاج**

أولاً – اختبار كتابي

ثانياً – مناقشة حلقات بحث

الجلسات الأخيرة تُخصص لمناقشة حلقات البحث